السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة:

مقاربة في التحليل النُظمي

Educational Policy and the Relationship between the Algerian University and the Authority:
Approach in the systemic Analysis

أ. الإمام سالمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

الملخص:

تعد الجامعة من النظم الاجتماعية المتميزة في المجتمع فهي مؤسسة أكاديمية وتعليمية وتربوية في آن واحد، وبذلك فهي تتسم بخصائص مميزة تجعلها ذات طابع خاص في أهدافها وأنشطتها ومكوناتها، بما يجعل علاقتها بالبيئة ذات طبيعة حركية ومعقدة، وهذه الطبيعة يتحكم فيها مدى مرونة السياسة التعليمية الجامعية وقابليتها للتكيف.

ووفق مدخل النظم فالجامعة في تفاعل مستمر مع بيئتها التي تعد المورد الأساسي لها، وخاصة البيئة السياسية، التي تؤثر بكل فواعلها على طبيعة النظام الجامعي والسياسة التعليمية فيه، وفي ظل ذلك تعتبر السلطة السياسية من أهم الفواعل المؤثرة في الجامعة الجزائرية، من خلال السياسة التعليمية، لذا تحاول هذه الورقة البحثية مناقشة طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة، ومدى تأثر السياسة التعليمية الجامعية بذلك، وفق المحاور الآتية:

1. السياسة التعليمية والجامعة كنظام اجتماعي مفتوح
2. الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالبيئة من خلال اقتراب النظم
3. السياسة الجامعية وعلاقة الجامعة الجزائرية بالبيئة السياسية (السلطة-الجامعة)

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية- الجامعة الجزائرية- السلطة- اقتراب النظم.

مقدمة:

حسب أدبيات صنع السياسات العامة، فإن أهم ما يميز إعداد السياسة العامة هو تنوع الفواعل البيئية التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في صنعها،فإعداد السياسة التعليمية يجب أن تترابط فيه وتتكامل جميع الاختصاصات والاهتمامات والتطلعات بمعنى أن وضع السياسة التعليمية ليس محصوراً بالتربويين فقط - كما يفهم البعض- وإنما مرتبط بالدولة ككل بكل مؤسساتها وأجهزتها وفعالياتها في قطاعيها العام والخاص، بمعنى أنتكون لدى الفريق المعني ببناء السياسة رؤى وتوجهات واقتراحات هؤلاء جميعاً، يحصل عليها بالأسلوب الذي يراه مناسباً، إما بواسطة استبيانات موضوعية شاملة إلى أبعد الحدود، أو ندوات متخصصة متتابعة، أو أي إجراء يراه الفريق مناسباً، لتكون أمامه جميع هذه التوجهات، فيستطيع إجراء دراسة تحليلية لها، ومن ثم تصنيفها تحت بنود محددة تشملها السياسة التعليمية، إذن هي مجال تتفاعل فيه كل النظم البيئية السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، وباعتبار النظام التعليمي نظاما شاملا يرتبط بفلسفة الدولة والمجتمع، فإنه لمن المنطقي أن تتفاعل معه النظم الفرعية المحركة للنظام السياسي كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وقادة الرأي العام... وغيرها من الفواعل السياسية التي تدلو بدلوها في تشكيل وهيكلة النظام التعليمي، ومن ثم السياسة التعليمية لكن هذا يرتكز على مدى توفر الخاصية النُظمية للجامعة، لذلك نتساءل: عن مدى ارتباط الجامعة الجزائرية بمحيطها؟ وبالضبط طبيعة علاقتها بالسلطة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية وجب التطرق للنقاط الآتية:

1. السياسة التعليمية والجامعة كنظام اجتماعي مفتوح: إن الجامعة منظمة لها سماتها الفريدة من حيث البناء الاجتماعي والفعاليات والهيكل والأهداف وهذا يجعلها مختلفة عن بقية المنظمات حتى التعليمية منها، حيث أن أهداف التنظيم الجامعي في تطورها عبر المراحل التاريخية تبلورت باتجاه خدمة المجتمع، وبالتالي اتسعت فعاليات الجامعة وتنوعت مع تقدم المجتمع ونمو المعرفة، ولذلك ازداد الهيكل التنظيمي للجامعة تعقيدا واتسم بناؤها الاجتماعي بخصائص نوعية[i]، ومنه نستنتج أن الجامعة نظام اجتماعي تتكامل فيه البُنى الاجتماعية وتتباين فئاتها بما يزيد من حركيتها في صياغة العمليات الاجتماعية، وبما يفرض حرصا كبيرا لتطوير البناء القيمي للجامعة، وفق أهداف معيارية تستلزم وجود ثقافة مشتركة قادرة على تحقيق التفاهم المشترك والتعاون المتبادل ضمن بناء يتسم بميل عال إلى اللامركزية والاستقلالية وتعدد مراكز القرار والسلطة، وهذا يستلزم للجامعة نظاما اجتماعيا/ثقافيا مفتوحا يحكم صلتها بالبيئة المحيطة بها عن طريق سياستها التعليمية التي تؤكد على الخاصية النظمية، التي تتميز بالعناصر الآتية:

1. مدخلات الجامعة: وهي تشمل الطلبة المسجلين والقدرات العلمية والإدارية والموارد والمعلومات حيث لا يمكن للجامعة أن تدير فعاليتها دون هذه المستلزمات، وهذه المدخلات تؤكد خاصيتين وهما: أن التنظيم الجامعي يضم في بنائه الاجتماعي شرائح وفئات متميزة ومتباينة في خصوصيتها العمرية، ومكانتها الاجتماعية ونضجها العقلي والفيسيولوجي مما يحتم امتلاكه لقيم ومعايير اجتماعية قادرة على تحقيق التوازن والتوافق بين هذه الفئات، والخاصية الثانية هي أن التنظيم الاجتماعي يضم في بنائه الثقافي مستويات ثقافية متباعدة وفئات تخصصية متنوعة في مصادر ثقافتها وفي اهتماماتها المعرفية مع حركية عالية ناجمة عن استمرارية التفاعل فيما بينها ومع البيئة على صعيد المجتمع.
2. نشاطات الجامعة: يتمثل النشاط الإنتاجي في الجامعة في فعاليات متميزة لها خصوصيتها في مستلزماتها وفي أطرافها وفي نتائجها، فالمهمات الأكاديمية تختص بالتعامل مع فئات متميزة من العنصر البشري كخامات أو كفاعلين، كما تتعامل مع العصارة الفكرية لهذا العنصر البشري، إضافة إلى السعي لتطويره والإسهام في تطوير كفاءة الأنشطة التنموية وفاعليتها وبذلك تصبح الجامعة مؤسسة اجتماعية ثقافية اقتصادية تتولى مهمات ذات مردودات غير محدودة وصعبة القياس.
3. مخرجات الجامعة: إن صلة الجامعة ببيئتها تتحدد من خلال ما تقدمه من قدرات متخصصة وقادرة على الإسهام في تنمية البيئة، وعبر ما تقدمه من أفكار علمية ومنجزات فنية توفر شروط التقدم التكنولوجي للبيئة وتنميتها، فالخريجون يمثلون إضافة نوعية وكمية للشريحة المثقفة، ويعد ذلك إسهاما في رفع المستوى الثقافي، وهذا يعني زيادة القدرة على تحسين إنتاجية العمل لكافة منظماته، كل هذا يعني أن الجامعة بمخرجاتها تمثل إسهاما تنمويا بكامل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[ii]

ويمكن توضيح هذه العناصر في الشكل رقم 01: التنظيم الجامعي كنظام إجتماعي/ثقافي مفتوح

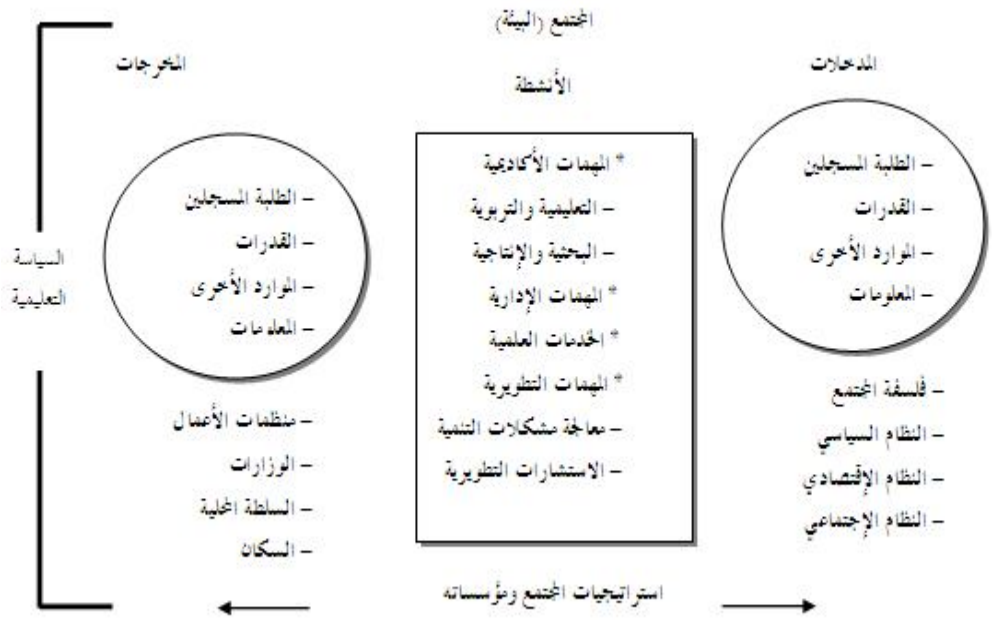

المصدر: محمد حربي حسن، المرجع السابق، ص 60، (بالتصرف).

وبدراسة هذا الشكل نستنتج أن أهم المشكلات التي يمكن أن تواجه الجامعة كنظام هي:

- قصور الموارد أو عدم تناسبها مع نوعية المخرجات المستهدفة.
- تباعد الأنشطة وانخفاض كفاءتها وضعف قدرتها على استثمار الموارد المتاحة.
- تنافر المخرجات وعدم تناسبها مع احتياجات البيئة ومطالبها.
- تنافر الأنشطة وعدم توافقها مع ظروف وأوضاع البيئة.[iii]

وعند تحليلنا لهذه العناصر سنجد أن السياسة الجامعية هي التي تتحكم في النظام الجامعي من خلال تحديد المدخلات اللازمة للجامعة، كما أنها تحدد نشاطات الجامعة وعملياتها التعليمية، ومن ثم فهي المسؤولة عن مدى فاعلية مخرجاتها، وهذا لن يتأتى إلا إذا خضع إعداد السياسة التعليمية إلى منهج علمي يُراعى التخطيط العلمي وتشخيص الإمكانية البيئية الحالية والمتوقعة.

2. الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالبيئة من خلال إقتراب النظم: تلعب الجامعة الجزائرية دورا أساسيا في علاقتها بالبيئة[*] الاقتصادية والاجتماعية، وقد مرت الجامعة في علاقتها ببيئتها بعدة مراحل وفق سياسات تعليمية مختلفة، ففي السنوات الأولى للاستقلال كانت الجامعة الجزائرية جامعة فرنسية سواء من حيث إطاراتها البيداغوجية والإدارية أو من حيث برامجها ولغتها ومن حيث تنظيمها وسيرها، وبالتالي كانت معدة للنخبة، ولم تكن تهتم بمشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، ويمكن حصر العلاقة بين الجامعة وبيئتها منذ الاستقلال وحتى اليوم في خمسة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: مرحلة الستينات التي لم تطرح فيها العلاقة بين الجامعة والبيئة بسبب أوضاع الجزائر في تلك الفترة.

المرحلة الثانية: في السبعينات شهدت هذه العلاقة تطورا ملموسا بسبب نمو البيئة والحاجة إلى تزويدها بالإطارات الكفأة لملء الكثير من المناصب الشاغرة، خاصة مع حدوث الإصلاح سنة 1971م الذي يهدف إلى إحداث جامعة جديدة ترتكز على الفعالية والتجاوب التام لمطالب القطاعات الاقتصادية ومدها بالإطارات التي تحتاجها كما وكيفا.

المرحلة الثالثة: حيث استمرت مبادئ وأهداف إصلاح 1971م إلى فترة الثمانينات، وقد ترتب عن هذه السياسة مشاكل عديدة، وحدث خلل فادح خاصة في سياسة ربط التكوين بالتشغيل، وغياب التخطيط المحكم والفعال بين الحاجات الحقيقية للقطاعات المستعملة من جهة والأهداف المحددة في المخطط الوطني من جهة أخرى، وهذا بالرغم من وجود سياسات ونصوص تنظيمية وقانونية صريحة تؤكد على ضرورة انتهاج سياسة تخطيط شاملة بين المؤسسات الجامعية وما تتطلبه التنمية الوطنية، ومن ثم يمكن القول أن إخضاع الجامعة ووضعها في خدمة التنمية لم تكن فعالة بدليل أن الجامعة الجزائرية استمرت في تخريج أعداد هائلة من الإطارات يغلب عليها الطابع الكمي، وأهملت النوعية التي تحتاجها القطاعات التنموية، لذلك فإن مخرجات الجامعة في هذه المرحلة أصبحت لا تتناسب مع الواقع الإقتصادي الذي هو في حاجة إلى يد عاملة ذات مهارات عالية ومؤهلة، ومنه فإن العلاقة بين الجامعة الجزائرية وبيئتها في هذه الفترة تميزت بالفتور وعدم الانسجام.

المرحلة الرابعة: شهدت مرحلة التسعينات محاولة جديدة لبناء علاقات وطيدة بين الجامعة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية فمع بداية دخول الدولة الجزائرية في الاقتصاد الحر وجب على المؤسسات الإنتاجية توظيف أفراد أكفاء ذوي تكوين جيد وقادرة على الصمود في وجه المنافسة، ومن جهة أخرى فإن الجامعة تسعى هي الأخرى لتثمين منتوجها لينال الاعتراف من بيئتها، وهذا بسبب انتقال المجتمع الجزائري تدريجيا من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يعني انتهاء تدخل دور الدولة، وتزايد دور القطاع الخاص وتعزيزه، وهذه التغيرات تستوجب إعادة النظر في سياسة الجامعة من حيث مهامها ودورها وتكييفها مع بيئتها الجديدة، ومع المعطيات التي أفرزتها هذه التحولات.

المرحلة الخامسة: وهي تبدأ من 1999م إلى يومنا هذا، حيث اتسمت النصوص القانونية والسياسات بلغة جديدة وهي لغة النظام الاقتصادي اللبرالي، حيث ظهر مفهوم شراكة الجامعة بمحيطها الإقتصادي والاجتماعي، أي قيام منافسة بين الجامعة وبيئتها، بحيث يسعى كل واحد منهما إلى تثمين دوره وموارده، ووجود تعاطي وتفاعل بينهما، وهذا لا يتأتى إلا من خلال مخرجات الجامعة التي تقدمها من كفاءات وخبرات وخدمات واستشارات، وتقديم بعض الحلول للمشاكل المتعلقة بالإنتاج وتحسينه، وهذا ما أكده القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 03-279، الذي نصت المادة 03 منه على اتفاقيات الشراكة مع مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تجسيدها من خلال تأدية خدمات وخبرات عن طريق عقود واتفاقيات استغلال براءات الاختراع والمتاجرة بمنتوجات نشاطاتها المختلفة، وعموما فإن السلطات العمومية بناءا على هذه النصوص القانونية والتنظيمية وضعت السياسة التعليمية الجامعية في إطار الأسس والوسائل القانونية التي تسمح تدريجيا للجامعة في إطار المهام الموكلة لها لتتفتح أكثر على بيئتها والاعتماد على نفسها في مواجهة التحديات والمنافسة الشديدة التي يفرضها اقتصاد السوق.[iv]

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل الجامعة الجزائرية قادرة حاليا على أن تدخل كطرف شريك مع هذه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ؟ والواقع أن الجامعة الجزائرية ما زالت تعيش في عزلتها عن بيئتها، فلا هي استطاعت أن تتعرف على مشاكلها وتمدها باحتياجاتها، ولا البيئة تعرف عن جامعتها وما تملكه من القدرات التي هي في حاجة إليها لأن العلاقة بين الجامعة وبيئتها تميزت دوما بقطيعة شبه كلية، لعلها تتضح من خلال غياب الاتصالات المنتظمة بينهما وعدم اتخاذها طابعا مؤسسيا، وإذا وجدت فهو يطغى عليها نوع من الارتجال واللامبالاة والحذر والتردد، لأن القطاعات الاقتصادية مازالت تجهل كل شيء عن القدرات الحقيقية للجامعة الجزائرية التي يمكن أن تساعدها على حل مشاكلها والاعتماد عليها، كما أن الجامعة الجزائرية لا تتوفر على إمكانيات ووسائل للتشهير والترويج بمنتوجاتها.

3. السياسة الجامعية وعلاقة الجامعة الجزائرية بالبيئة السياسية (السلطة-الجامعة): إن السياسة التعليمية الجامعية هي حلقة الوصل بين السلطة السياسية باعتبارها صانعة السياسة العامة، وبين الجامعة كمؤسسة إجتماعية لها أهداف اجتماعية تسعى لتحقيقها، وقد تكون السياسة الجامعية إيجابية كما قد تكون سلبية، كما أنها قد تتجاهل بعض المتغيرات المستجدة في المؤسسات الجامعية، مما يجعلها تجدد بعض حيثيات السياسة القديمة لتضع سياسة ترقيعية في ثوب جديد لمواجهة هذه المتغيرات، وهذا يرجع لمدى توفر إمكانيات السلطة ومدى توزيعها لهذه الإمكانيات، ونمط السياسة الجامعية وأسلوب إعدادها يرجع في كثير من الأحيان لطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والجامعة، وهذه العلاقة هي علاقة مستمرة، لم يسلم من وجودها أي مجتمع، إنما المتغير هو الصورة التي تكون عليها هذه العلاقة، ومما لا شك فيه أن السياسة التعليمية الجامعية تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر وفقا لطبيعة هذه العلاقة ولفهم طبيعة السياسة الجامعية من خلال العلاقة بين السلطة والجامعة نتطرق إلى النقاط التالية:

1.3. أنماط ونظريات السلطة وعلاقتها بالجامعة: إن مفهوم السلطة[v] يرتبط بالحق الذي بواسطته يتم إصدار القرارات والأوامر وهي ضرورة حتمية تفرضها الحياة الإنسانية، تستهدف تحقيق المصالح المشتركة بين القائمين عليها والتابعين لها، كما أنها تأخذ صورا مختلفة تبعا للتنظيم السياسي السائد في الدولة، وتكتسي السلطة أهميتها إلى ارتباط وجودها بوجود المجتمع، فلا يمكن تصور أي مجتمع دون وجود سلطة تحكمه وتديره.

وإذا كانت السلطة مهمة للمجتمع فإنها أكثر أهمية بالنسبة للجامعة، وترجع أهميتها للمبررات الآتية:

1. الجامعة كمؤسسة تربوية أنشئت أساسا من أجل تحقيق أهداف المجتمع، وهذا بالطبع يستلزم قيام السلطة على الجامعة كقيامها على بقية مؤسسات المجتمع، كي تضمن توجيه سلوك المجتمع الجامعي نحو الأهداف المرسومة، والتي تعكس الأهداف العامة للمجتمع، وذلك من خلال سياستها التعليمية.
2. تؤكد المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات المختلفة على أن الجامعة كان لها دور بارز في تطور هذه المجتمعات باعتبارها العقل الواعي والمسئول عن أي تغيير أو تقدم في البناء الإجتماعي، ولكي تقوم الجامعة بدورها في تطوير المجتمع فلا بد لها من سلطة تضمن لها ذلك، وتسهر على توجيه سياساتها التعليمية نحو إحقاق التغيير الإجتماعي الإيجابي.
3. نظرا لأن الجامعة مسئولة عن العديد من الوظائف التي تعكس بدورها العديد من الأهداف، ونظرا لأن دور الجامعة نحو الوفاء بهذه الوظائف يتوقف على طبيعة العلاقات القائمة داخل الجامعة – بين المجتمع الجامعي وإدارة الجامعة، ويتوقف أيضا على طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمع الجامعي والمجتمع الخارجي، فإن كلا المجتمعين يتطلب سلطة تقوم على شؤونه وتساعد على تحقيق مهامه.[vi]

أما عن أنماط السلطة فهناك ثلاثة نماذج مثالية للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية وتنظيمات إدارية تصاحب كلا منها، وهذه النماذج هي:

أ. السلطة القانونية الرسمية: تقوم على أساس قانوني، تستمد شرعيتها من نسق القواعد والقوانين الرسمية، وتهدف إلى تنظيم السلوك تنظيما رشيدا من أجل تحقيق غايات محددة[vii]، ويوصف الجهاز الإداري هنا بالبيروقراطية، نظرا لاتباعه لقواعد موضوعية محددة أثناء ممارسته لمهامه.

وبالنظر إلى تأثير هذا النمط من أنماط السلطة على الجامعة، فكونها منظمة رسمية فهي تعتمد في وجودها على أسس دستورية وتشريعية، وتخضع كافة أنظمتها التعليمية الرسمية إلى سلطة القانون، وكل فرد في الجامعة يقوم بعمله بناء على قرارات قانونية، وكذا الأمر بالنسبة لتنظيم المناهج والميزانية والتوجيه والإشراف، وكل ما يتعلق بالنشاط التعليمي والتربوي للجامعات[viii]، كل هذه الأمور تحدد وفق قرارات وقوانين ثابتة تحددها السلطة السياسية من خلال السياسة التعليمية.

وهذا ما يمكن ملاحظته على كافة المستويات بالنسبة للجامعة الجزائرية، فكل أنظمتها ومهامها ووظائفها محددة قانونيا، والسلطة السياسية عمدت إلى ذلك منذ الاستقلال لتنظيم والسهر على حسن سير مرافقها ومؤسساتها، كما أن هذه السلطة –القانونية- كانت لصيقة ولا زالت بالجامعة الجزائرية لدرجة خضوع قوانينها للتجريد أحيانا، وللمبالغة والمركزية أحيانا أخرى، مما يجعل الجامعة كيان قابل للاستهلاك الروتيني للأنظمة القانونية الجامدة، وبعيدة كل البعد عن المشاركة في اتخاذ قرارات بشأنها، وفي تحديد وإنتاج أفكار تساهم ولو بالشيء القليل في إعداد سياستها التعليمية.

ب. السلطة التقليدية: وهي تقوم على تقديس العادات والتقاليد والأعراف السائدة، وبمقتضى ذلك ينظر الأفراد إلى النظام الإجتماعي القائم بوصفه نظاما مقدسا غير قابل للتغيير، والقائد أو الزعيم التقليدي يصدر أوامره معتمدا على مكانته الوراثية، وغالبا ما تعبر تلك الأوامر عن رغباته الشخصية.

ويتحدد تأثير هذا النمط على الجامعة من خلال الجوانب الآتية:

- التزام كل فرد داخل الجامعة بالتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع الجامعي وعدم الخروج عليها.
- الاستسلام للأوضاع القائمة، وهذا يؤدي إلى العجز عن تغيير أي وضع من الأوضاع القائمة.
- رغم أن البعض يرى أن العادات والتقاليد من مقومات استقلال الجامعات لأنها من مقومات الحياة في أي مجتمع، إلا أنها لا تكون كذلك في الجامعة إلا إذا كانت صالحة، أما العادات والتقاليد السيئة فهي من أسباب انحلال الجامعة وضعفها.

ج. السلطة الكارزماتية: ويقوم تنظيم هذه السلطة على أساس ولاء الأفراد وإيمانهم بقائد كارزماتي أو ملهم، للخصائص والصفات التي يتميز بها، وتعتمد هذه السلطة في ممارستها على قدرة القائد في إقناع أتباعه، والمجتمع الخاضع لهذه السلطة يقوم على أسس عاطفية، ولا يتمتع بوجود نسق من الأجهزة الإدارية التي تقوم على المتخصصين، كما يتكون الهيكل الإداري السائد في ظل هذا النمط من عدد قليل من الأفراد المقربين للقائد، وتتميز القرارات التي تصدر عن السلطة الكارزماتية بالتلقائية.

وإذا تم النظر إلى وضع الجامعة بالنسبة لهذا النمط من أنماط السلطة فتأثيره يظهر في الجوانب الآتية:

1. قد يقوم القائمون على السلطة الجامعية بإصدار العديد من القرارات دون الرجوع لأصحاب المصلحة، معتقدين أن لديهم من الخبرة والبصيرة بالأمور ما لا يتوفر لغيرهم، وهذا ينتج عنه التبعية والروتينية وعدم التجديد والإبداع.

2. قد يؤدي خلو النظام الجامعي من الهيكل التنظيمي الذي يتضمن الأجهزة المتخصصة، والتي تقوم على أسس علمية إلى قصور الجامعة عن الوفاء برسالتها ووظائفها وأهدافها، وتوجيه تنفيذ السياسة التعليمية لمسار فاشل.

أما عن نظريات السلطة وتأثيرها على الجامعة وسياستها التعليمية، فهناك العديد من النظريات التي تناولت السلطة بالدراسة، ويمكن أن نتطرق لعلاقة الجامعة بالسلطة من خلال النظريات الآتية:

أ. النظرية الفردية: تقوم هذه النظرية على ضرورة أن تدع الحكومات الحرية للأفراد، وألا تقيد حرية هؤلاء إلا في أضيق الحدود، وتتوزع السلطة هنا على نحو جماعي بحيث يتحقق قدر من الاستقلال لكل مصدر من مصادرها[ix]، وهذه النظرية لها عدة أسس: خُلقية وسياسية واقتصادية وعلمية، رغم أن الأساس الإقتصادي هو الذي ساهم في ظهورها وانتشارها.

أما عن علاقة الجامعة وفقا لهذه النظرية فإن العملية التعليمية داخل الجامعة تخرج عن نطاق الحكومة، وتترك تماما للأفراد أنفسهم[x]، فهم المسؤولون عن إنشاء الجامعات وتمويلها وتحديد أهدافها ومناهجها ورسم خططها، وإن كان ولا بد من تدخل السلطة في شؤون الجامعات فإن هذا التدخل يجب ألا يتعدى وضع سياسة تعليمية عامة تهتدي بها الجامعات في تسيير شؤونها.

ب. النظرية الاشتراكية: وهي ضد النظرية الفردية، إذ تقدم الجماعة على الفرد وتدعو إلى تدخل الحكومة في شؤون الأفراد، وهذا يعتبر أساس رفاهية الفرد والمجتمع، وهذه النظرية ترتبط بالجامعة من عدة جوانب وهي:

- تقوم الدولة بتوفير التعليم الجامعي وفرص الرقابة عليه، وتنص كل النظم والدساتير والقوانين بذلك.
- تقوم الدولة بتحديد أهداف التعليم وسياسته العامة، المستمدة من الأهداف العامة والسياسة العامة للمجتمع كما يراها النظام السياسي القائم.
- يخضع الاختيار الفردي لنوعية التعليم الجامعي لمخطط عام تضعه السلطات المسؤولة.
- يقع تمويل التعليم على عاتق الخزينة العامة للدولة.[xi]

وهذه المهام تشيع في المجتمعات الاشتراكية، حيث يتولى الحزب الحاكم كل عمليات صنع القرار، وينكر استقلال أي مؤسسة أو نظام اجتماعي، وقد مرت الدولة الجزائرية بهذه المرحلة، ففي ظل الحزب الواحد والتوجه الاشتراكي للدولة، كانت الجامعة مجرد وعاء للتعبئة الأيديولوجية، والسياسة التعليمية كانت تتميز بالمركزية وهي موجهة لتحقيق أغراض التوجه الاشتراكي، وهذا لا يعني أن الدولة حاليا تنازلت عن تلك الوظائف، بل مازلت في نمط تسييرها لمرافقها العمومية تسعى لتلبية حاجات المجتمع بنهج اشتراكي يسير نحو الاضمحلال، خاصة مع بداية زوال دور الدولة الراعية في ظل العولمة السياسية والاقتصادية.

ج. النظرية الاجتماعية: ظهرت كرد فعل للنظرية الفردية كذلك، وهي تقوم على إعلاء مصلحة وحقوق الجماعة فوق مصلحة وحقوق الفرد، وإنكار فكرة الحقوق الفردية الطبيعية واعتبار الجماعة هدف السلطة وليس النظام، وهذه النظرية تختلف عن النظرية الاشتراكية في كون هذه الأخيرة تنكر الملكية الفردية، في حين النظرية الاجتماعية لا تنكر هذا الحق وإنما ترى أن هذه الملكية يجب أن تصان ويعترف بها، ولكن يقيدون هذه الملكية وينظمونها ويعتبرونها وظيفة لخدمة أغراض الدولة، وأن مهمة الدولة هي تنظيم الإنتاج وتوجيهه بما يتفق وحاجات الجماعة وأهدافها.[xii]

أما عن علاقة الجامعة بالسلطة وفقا لهذه النظرية، فإنه سنجد أن السلطات المتاحة للقائمين على الجامعة تحدد بناء على احتياجات الدولة، فالسلطة هي التي تحدد الأعداد التي ينبغي أن تقبلها كل جامعة، وتحدد نوعيات القوى العاملة التي تحتاجها الدولة، وبالتالي تحدد التخصصات المطلوبة في كل كلية، وهذا كله من خلال السياسة التعليمية.

ومن خلال عرض لهذه النظريات، نجد أن إعداد السياسة التعليمية يخضع لنمط السلطة المتبع في أي دولة، وفي الجزائر تعتبر النظرية الاجتماعية هي أنسب النظريات لتحليل العلاقة بين الجامعة والسلطة، حيث تتولى الحكومة مسؤولية التعليم الجامعي، وتشرف عليه إشرافا إداريا وماليا مباشرا، فحسب النصوص القانونية فإن الحكومة هي التي تتولى إنشاء الجامعات وتمويلها، وهي التي تحدد مناهجها وبرامجها وترسم السياسة العامة للتعليم الجامعي، وهذا له ما يبرره، حيث أن القائمون على السلطة السياسية مقتنعون بأن الدولة هي التي تتولى الإنفاق على التعليم الجامعي وتدخلها ضرورة لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق التجانس والتماسك الثقافي والوحدة الفكرية بين أفراد الشعب.

2.3. ضرورة العلاقة بين الجامعة والسلطة: إن هذه العلاقة تبرز من خلال المبررات الآتية:

- العلاقة بين السياسة العلمية والسياسة العامة للدولة: حيث تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام، وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع، كما أنه لا بد أن تتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى، ومعنى ذلك أن السياسة التعليمية لا تنبع من النظام التعليمي ذاته أو تعبر عن أهدافه فقط، بل تعبر عن حاجات ومطالب الميادين الأخرى التي تتفاعل معها التربية بوجه عام والجامعة بوجه خاص[xiii]، وهذه الميادين الأخرى هي التي تجمع السلطة بالجامعة، كما تعتبر السياسة العلمية جزء من السياسة التعليمية وهي بدورها تعد جزء من السياسة العامة للدولة والسياسة العلمية تهدف إلى تحسين الموارد العلمية ودفع التقدم التكنولوجي من أجل بلوغ الأهداف الوطنية، وعلى ذلك فهي وثيقة الصلة بعدة مجالات أخرى من أنشطة الدولة الموجهة نحو تحقيق

تلك الأهداف الوطنية نفسها، وكهذا فإن السياسة العلمية هي نقطة التقاء السياسات الثلاث الأساسية في الدولة وهي: السياسة الإقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الخارجية.[xiv]

- دور الجامعة في خدمة المجتمع: هذا الاتجاه أو التصور يؤكد على مسؤولية الجامعة في مجال خدمة المجتمع وتطويره، وهي تعني الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة خارج إطار عملها الرسمي: التعليمي أو البحثي، لهيئات وأفراد لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية مختلفة، وإذا انطلقنا من كون قضية خدمة المجتمع وتطويره قضية علمية بالدرجة الأولى، وأن التقدم العلمي لا يمكن أن يحدث في عزلة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تؤثر بدورها في اتجاهات العلم والتقنية، وأن المعركة من أجل الحفاظ على سيادة أي دولة ليست معركة حربية بقدر ما هي معركة علمية، فإنه من الضرورة مشاركة الجامعة في تخطيط سياسة الدولة وإدارتها.

فالجامعة من أكثر المؤسسات التعليمية تخصصا، ولذا فإنها تمارس وظائف ذات علاقة بالأيديولوجيات وبالمؤسسات الأخرى في صور عدة، كما أنها تتمتع بدرجة معينة من الذاتية والاستقلالية، وتساهم في تشكيل مؤسسات المجتمع، وتعزز كلا من الظروف الداخلية للبناء الاجتماعي، وأواصر الارتباط بمصادر السيطرة الدولية، وبهذا إما أن تصبح الجامعات عنصر صراع أو عنصر حفاظ على البناء الاجتماعي القائم أو أن تعمل على تغييره.[xv]

- دفاع الجامعة عن الحرية والديمقراطية: لما كان البحث العلمي يقوم أساسا على حرية الفكر، وعدم التسليم بشيء صحيح ما لم يثبت بالدليل العلمي، فإن روح البحث هذه تنمو ويتحول الذهن الحر إلى الطالب الحر والأستاذ الحر وتتحول الجامعة إلى الحصن الذي يدافع عن الحرية[xvi] والديمقراطية التي تشمل كل القيم كالحرية والحق والعدل والمساواة ودفاع الجامعة عن هذه القيم كلها لن يتأتى إلا إذا طبقت عملية الممارسة الديمقراطية في أنساقها التعليمية، وهنا يُطرح الإشكال حول مدى ارتباط الديمقراطية بالتعليم، فالمعيار الحقيقي لوجود الديمقراطية في مجتمع ما، لا ينحصر في وجود مجموعة من الأفكار العامة والمبادئ في دستور المجتمع، إنما هي ممارسة الناس الفعلية لهذه الأفكار والمبادئ والحقوق، وهي ليست مجرد إجراءات وممارسات سياسية، إنما هي قيم واتجاهات وتفكير وسلوك بحيث يتمسك الفرد في سلوكه وخصائصه بقيمها سواء في تفاعلاته الشخصية أو في سلوكه مع الآخرين، من خلال التربية والتعليم الذي يعني إنجاز لقيم الإلتحام والمحاورة والمشاركة والمساهمة في التغيير والارتقاء بالإنسان، وبهذا يغدو النسق الفكري (القيمي المعياري) للديمقراطية التعليمية نسقا مركبا من المعاني الكبرى والفضلى للإنسانية[xvii]، ولن يتحقق ذلك إلا بتوفر مؤسسات تعليمية كفؤة تعد الجامعة أهمها، فهي إن لم تحدد بقيود سياسية تعد فضاءا ومنبرا للممارسة الديمقراطية.

- ولاء المواطن للسلطة لا يتحقق إلا بالتربية: إن مسؤولية الجامعة هي إعداد المواطن الذي يستطيع العمل من أجل تحقيق أهداف المجتمع، من جهة أخرى فإن البحوث والدراسات والكتابات الفكرية بالجامعة يمكن أن تلعب دورا مهما وأساسيا في تطوير الانتماء الوطني والقومي، كما أن التعليم الجامعي له وظائف سياسية يسعى من خلالها إلى ربط المواطن بمجريات الحياة السياسية وهذه الوظائف مرتبطة بعلاقة التعليم بكل من تكوين الرأي العام، والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية والثقافة السياسية[xviii]، وهذه العناصر هي التي تتحكم في السلوك السياسي للمواطن سلبيا أو إيجابيا.

3.3. طبيعة العلاقة بين الجامعة والسلطة: تؤكد المبررات السابقة ضرورة العلاقة بين الجامعة والسلطة وطالما أصبحت هذه العلاقة أمرا واقعا بغض النظر عن شكل السلطة والجامعة، فإن هذا يدعو إلى التعرف على طبيعة هذه العلاقة، والتي تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، وهي تتميز غالبا بشيء من التنافر أو فقدان الثقة، نظرا لاختلاف طبيعة ووظيفة كل من الجامعة والسلطة، وهذه الطبيعة تؤثر على صنع السياسة التعليمية، ويرجع هذا التنافر للمبررات الآتية:

- إصرار المجتمع الجامعي على الحرية الكاملة في نشر وتبادل المعلومات العلمية بدرجة تفوق ما يرغب فيه رجال السياسة، حيث يرون أن مثل هذا الطلب قد يؤدي إلى تعريض الأمن القومي للخطر.

- أن علاقة الجامعة بالسلطة من أهم العلاقات التي يدخل فيها الفكر الذي يتضمن نقد وتحليل الواقع، والمفكر هو شاهد على الواقع، ونظرا لأن المجتمع الجامعي يضم صفوة المفكرين والمثقفين فإن لهم الدور الكبير في خلق ثقافة وطنية تقوم على نقد الواقع، وهم في نفس الوقت طليعة الثوار في مجتمعاتهم والداعين إلى التغيير وحل المشكلات التي تواجههم، وهنا يبرز دورهم في التعبير عن الوعي القومي، وهذا ما لا تحبذه السلطة السياسية عموما.

- أن أساتذة الجامعة وطلابها يمثلون أكثر فئات المجتمع ثقافة وأكثرها وعيا وأكثرها استيعابا لمتغيرات التنمية الشاملة وهم بذلك سيجدون أنفسهم في موقف مناقض لتوجهات الأنظمة السياسية السائدة، التي تضع عادة مصلحتها في الحفاظ على تسلطها لا سلطتها.

- السلطة من خلال ما سبق لا تحبذ كشف نقائص توجهها السياسي الذي لا يتفق والمصلحة العليا للوطن، وعليه فهي تمنع النخبة المثقفة –خاصة في الدول العربية- من القيام بدورها الفعال في توعية المجتمع، والسلطة بذلك تستعين بوسائل الإعلام لتعبئة الرأي العام نحو توجهاتها أكثر من إتاحة الفرصة للمثقفين للاستعانة بهذه الوسائل من أجل نشر ثقافتهم وإسهاماتهم العلمية.[xix]

ويمكن التغلب على هذا التنافر المميز للعلاقة بين السلطة والجامعة إذا ما أدرك القائمون على السلطة أن المثقفين في النهاية ليسوا خطرا على أحد، فهم أصحاب رأي وفكر يجب استيعابهم داخل تيار العمل الوطني، ويقتضي ذلك منهم الاستفادة من عطاء المثقفين والعلماء من رجال الجامعة، بدلا من الحرص على إسكاتهم أو شراء مواقفهم على ما تتخذه الحكومات من قرارات وما تتبناه من سياسات، لأن بقاءهم خارج دائرة اتخاذ القرار ورسم السياسة ينطوي على خسارة فادحة، ويترك السلطة مهما دام صلاحها تواجه مشكلات وتحديات عدة، لا يصلح لمواجهتها أسلوب التجربة والخطأ والعمل العفوي، بل إن ما يمتلكه العلماء والخبراء من فكر وعلم قادر على التشخيص الجيد للمشاكل الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا ما على السلطة السياسية أن تدركه.

مما سبق يمكن أن نتساءل: هل يمكن أن نلمس من خلال العناصر السابقة ارتباط الجامعة الجزائرية بالسلطة السياسية ؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة السياسية ؟

1. بالنسبة للعلاقة بين السياسة العامة للدولة والسياسية العلمية والتعليمية، نجد هناك ارتباط بينهما حيث أن الدولة الجزائرية سعت من خلال نظامها السياسي (سواء في ظل الحزب الواحد أو في ظل التعددية) أن تضع سياسة تعليمية ذات توجه مماثل للتوجه العام للسياسات العامة للدولة، فبعد الاستقلال خاضت الجزائر صراع مرير في كافة الجبهات من أجل تثبيت دعائم الاستقلال وبنائه على أسس متينة من ناحية، وإقامة هياكل الدولة الناشئة ومؤسساتها في مختلف المجالات من ناحية أخرى، لذلك لم تدخل الجزائر في عصر التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي إلا بعد حوالي سبع سنوات[xx] وبذلك فقد ساير التخطيط التربوي النهج الاشتراكي حسب ما كان محددا في المخططات الاقتصادية مثال ذلك سياسة التوازن الجهوي في التعليم العالي.

أما علاقة الجامعة بالسلطة في هذه الفترة، فباعتبار الجزائر كانت تخضع لنظام الحزب الواحد، فقد لعب المثقف دورا ملحوظا من حيث جهوده في تنوير علاقات الأفراد بالمجتمع، بحيث لم يعد من السهل تعبئة الرأي العام الجزائري وتوجيهه إلا عن طريق الفئة المثقفة الواعية بدورها الوطني في تنوير المواطن[xxi]، وقد اصطدم المثقف الجزائري في هذه المرحلة بتشريعات الحزب الواحد التي قيدت أدائه وأفكاره وقتل فيه روح النقد والمبادرة، وجعلته يتماشى وفق بدائل ومصالح النظام الحاكم، إلى غاية أحداث أكتوبر 1988م التي عبر فيها الشعب عن سخطه على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونتيجة لذلك فقد سحب أفراد المجتمع الثقة من السلطة على كافة الأصعدة والمؤسسات.

2. بعد التحولات الخطيرة التي عرفتها الجزائر، وبعد الإصلاحات السياسية التي قام بها النظام الحاكم داخل المجتمع الجزائري والانتقال به إلى عهد التعددية والديمقراطية، وذلك من خلال دستور 1989م الذي فتح مجالا للمنافسة السياسية التعددية وكرس حق إبداء الرأي والتعبير عنه، وحرية التفكير والإبداع، مع انتهاج نظام اقتصاد السوق، وقد قامت الفئة المثقفة على اختلاف أفكارها في الجامعات والتي يمكن تصنيفها إلى فريقين: دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت، ودعاة التحديث والتفتح على العالمية بنشر أفكار الديمقراطية، والمطالبة بالتطبيق الفعلي لها على جميع الأصعدة ودخلت الفئة المثقفة في صراع مع السلطة التي لم تكن مهيئة له[xxii]، ورغم ما سنته الحكومة من قوانين وتوجيهات في سياستها العامة التعليمية، إلا أن الجامعة الجزائرية عرفت في العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات هامة على المستوى الكمي والكيفي، مما زاد من صعوبة التحكم في التسيير انعكست على عملية اتخاذ القرارات وعلى تكريس مبدأ ديمقراطية التعليم[xxiii]، ومع تزايد الأصوات المطالبة بإنقاذ الوضع الذي آلت إليه الجامعة من ضعف مستوى التكوين، عمدت وزارة التعليم العالي إلى انتهاج أسلوب المشاورة الواسعة للقاعدة قصد إدخال نوع من الديمقراطية على القرارات، وبإشراك هذه القاعدة في مناقشة ما يسمى بالمشاريع التمهيدية قبل إصدارها في شكل قوانين وأوامر ومراسيم تنفيذية، غير أن انعدام الثقة التي تميزت به العلاقة التي طالما ربطت الوصاية بالقاعدة سواء من الأساتذة أو الطلبة أو العمال والأساليب الملتوية المتبعة عادة في مثل هذه الاستشارات أفرغتها من كل مصداقية. [xxiv]

ورغم هذا فقد حظيت الجامعة الجزائرية على مدى العشرية السابقة بعدد هائل من الإجراءات التنظيمية المتضمنة في السياسة التعليمية الجامعية، التي تهدف إلى دمقرطتها على الأقل ظاهريا، والتي لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعال، والأسوأ من هذا هو غياب المتابعة بعد التطبيق، وقد يتغير القانون قبل أن يعرف طريقه للتطبيق، أو يصدر دون مراسيم تنفيذية فيبقى حبر على ورق لمدة سنوات حتى يأتي قانون آخر يعدله أو يلغيه تماما.

لكن ماذا عن السياسة العلمية في الجزائر؟ فباعتبار السياسة العلمية تتعلق أساسا بإستراتيجية البحث العلمي وخططه الفرعية من أهداف ووسائل وأولويات، فإننا نجد حسب وضعية البحث العلمي في الجزائر، أنه لا توجد سياسة علمية واضحة، نتيجة ضعف البنى التحتية والافتقار إلى الإرادة السياسة في التنسيق العلمي (بغض النظر عن الفترة الزمنية)، والنظام السياسي في ذلك يلعب دورا بارزا، فبغض النظر عن نوعه –شموليا كان أو سلطويا او ليبراليا- فالبحث العلمي يقتضي ممارسة للحرية الأكاديمية، ويتطلب تنوع الأداء واختلافه، وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، وإذا انتفى هذا المناخ الليبرالي الذي يؤمن بالتعددية، فهناك احتمال كبير أن تضل جهود البحث العلمي، وواقع البحث العلمي في الجزائر يثبت ذلك.[xxv]

هذا وتبقى علاقة السلطة بالجامعة الجزائرية بين المد والجزر، إلا أن السياسة التعليمية الجامعية لا تخرج عن نطاق توجه السلطة السياسية، فهي المسؤولة عنها وما على الجامعة إلا التنفيذ من خلال إدارتها وتخطيطها الإداري.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم نخلص لتأكيد أن طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة هي علاقة أحادية الجانب إذ تمتلك السلطة السياسية كافة الآليات التي من خلالها تتحكم في الجامعة، وذلك من خلال صنع السياسة التعليمية الجامعية، هذه الأخيرة التي تعد كمُخرَج للنظام السياسي، ومُدخَل للجامعة يتحكم في كافة نظامها الجامعي.

إذاً تتوقف طبيعة هذه السياسة التعليمية الجامعية على طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والجامعة الجزائرية، التي اختلفت صورها من مرحلة زمنية لأخرى، لكن بقيت محافظة على شكلها العام من حيث ديمقراطية المشاركة في صناعة السياسة التعليمية، والتي تميزت بنوع من التنافر في العديد من المواقف، وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي الذي يتحكم في كافة الأنظمة الأخرى وأهمها النظام التعليمي الجامعي.

الهوامش:

([1])- للتوسع أكثر راجع:

- محمد حربي حسن، « دور الجامعة في تنمية بيئتها»، **مجلة الإدارة العامة.** العدد 68، الرياض: معهد الإدارة العامة، أكتوبر 1990، ص 56.

- Ahmed Benchehida, «La Théorie des Systèmes Comme Instrument D'Analyse Scientifique des Phénomènes Administratifs et Educatifs au Sein de L'université», **Actes de Séminaire: L'université Aujourd'hui.**Alger:Edition CRASC, Mai 1998, p 155-163.

([1])- محمد حربي حسن، **المرجع السابق**، ص ص 56-59.

([1])- علي محمد السلمي، **نظم المعلومات في الإدارة الجامعية الحديثة**، القاهرة: دار غريب، 1991، ص ص 5-6.

([*])- يحيط بمفهوم البيئة إطار زئبقي يتسع ويضيق يكبر ويصغر حسب حدود النظام الذي تعيش فيه البيئة، فبالنسبة للجامعة باعتبارها مؤسسة تربوية نظامها التعليمي يرتبط بأطر سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية...إلخ، يتسع مفهوم البيئة ليشمل البيئة الخارجية الكلية: السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئة الداخلية التعليمية، وهذا ما نقصده في هذا الجزء من التحليل بغض النظر عن الاختلافات الواردة في تحديد مفهوم البيئة، راجع في ذلك:

- بربرا ماتيرو و آنا موانجي ورث شليتي، **الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي.** (تر: حسين عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطايبة)، عمان: دار الشروق، 2002، ص 185.

([1])- نور الدين موزالي، « التنظيم الإداري للجامعة الجزائرية واستراتيجيته في ظل الهيكلة الجديدة للقانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05- دراسة تحليلية نقدية »، **مذكرة ماجستير في الحقوق.** جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2005، ص ص 71-74.

([1])- للتوسع أكثر عن مفهوم السلطة راجع:

- أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 203-207.

- جان ماري دانكان، **علم السياسة.** (تر: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص ص105-125.

([1])- صقر عبد العزيز الغريب، **الجامعة والسلطة: دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة.** ط1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 72-73.

([1])- محمد علي محمد، **علم إجتماع التنظيم.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص 546.

([1])- محمد منير مرسي، **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها.** القاهرة: عالم الكتب، 1984، ص 106.

([1])- السيد الحسيني، **علم الإجتماع السياسي.** القاهرة: دار المعارف، 1984، ص 130.

([1])-عبد العزيز الغريب صقر، **المرجع السابق** ، ص 88.

([1])- سعيد إسماعيل علي وفاروق اللقاني، **الأصول السياسية للتربية.** الإسكندرية: منشأة المعارف، دت، ص63.

([1])-**نفس المرجع**، ص 34-35.

([1])- إبراهيم عصمت مطاوع، **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي.** القاهرة: دار الفكر العربي، 2006، ص 180.

([1])-عبد العزيز الغريب صقر، **المرجع السابق** ، ص 95.

([1])- بابلو لاتبي، « بعض خطوط العمل في جامعات الدول الأقل تقدما في ضوء النظام الدولي الجديد»، في: بيكاس.س.سانيال (تر: محمد الأحمد الرشيد)، **التعليم العالي والنظام الدولي الجديد.** اليونسكو: المعهد الدولي للتخطيط التربوي، 1987، ص 320.

([1])- Kahina Hammache, « Les Libertés Académiques dans L'enseignement Algérien », **Les Cahiers du CREAD: Les Enseignants Universitaires Algériens.** N° 62/63, 4éme trimestre, Alger: Bouzareau, 2002,p 187.

([1])- حول العلاقة بين الديمقراطية والتعليم راجع:

- خالد عبد العزيز الشريدة وآخرون، **الديمقراطية والتربية في الوطن العربي.** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 215-233.

- هاني بني مصطفى،**السياسات التربوية والنظام السياسي.** عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 13-67.

([1])- حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص ص 43-55.

([1])- عبد العزيز الغريب صقر، **المرجع السابق**، ص 99، (بالتصرف).

([1])- تركي رابح، « تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة» ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي. العدد 2، دمشق: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، ديسمبر 1984، ص 60.

([1])- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ت، ص 45.

([1])- فاتح عمارة، « التربية الديمقراطية وسيلة أم غاية »، **مجلة دفاتر المخبر: الملتقى الدولي الثاني حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية.** العدد 01، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2005، ص 159.

([1])- للتوسع أكثر عن المشاكل التي واجهت الجامعة الجزائرية في تطبيق ديمقراطية التعليم راجع:

- محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص ص 209-212.

([1])- فضيل دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة.**ط2، قسنطينة: جامعة منتوري، 2006، ص 189.

([1])- للتوسع عن السياسة العلمية وأزمة البحث العلمي في الجزائر راجع:

- بودالي محمد، «أزمة البحث العلمي في الجزائر»، **مجلة الحقيقة.** العدد 6، جامعة أدرار، ماي 2005، ص ص 19-37.

- السيد يسين، «التحليل الإجتماعي لسياسات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي»، في: عدنان نايفة وآخرون، **العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح.** ط1، عمان-الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002، ص ص 70- 73

([i])- للتوسع أكثر راجع:

- محمد حربي حسن، « دور الجامعة في تنمية بيئتها»، **مجلة الإدارة العامة.** العدد 68، الرياض: معهد الإدارة العامة، أكتوبر 1990، ص 56.

- Ahmed Benchehida, «La Théorie des Systèmes Comme Instrument D'Analyse Scientifique des Phénomènes Administratifs et Educatifs au Sein de L'université», **Actes de Séminaire: L'université Aujourd'hui.**Alger:Edition CRASC, Mai 1998, p 155-163.

([ii])- محمد حربي حسن، **المرجع السابق**، ص ص 56-59.

([iii])- علي محمد السلمي، **نظم المعلومات في الإدارة الجامعية الحديثة،** القاهرة: دار غريب، 1991، ص ص 5-6.

([*])- يحيط بمفهوم البيئة إطار زئبقي يتسع ويضيق يكبر ويصغر حسب حدود النظام الذي تعيش فيه البيئة، فبالنسبة للجامعة باعتبارها مؤسسة تربوية نظامها التعليمي يرتبط بأطر سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية...إلخ، يتسع مفهوم البيئة ليشمل البيئة الخارجية الكلية: السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئة الداخلية التعليمية، وهذا ما نقصده في هذا الجزء من التحليل بغض النظر عن الاختلافات الواردة في تحديد مفهوم البيئة، راجع في ذلك:

- بربرا ماتيرو و آنا موانجي ورث شليتي، **الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي.** (تر: حسين عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطايبة)، عمان: دار الشروق، 2002، ص 185.

([iv])- نور الدين موزالي، « التنظيم الإداري للجامعة الجزائرية واستراتيجيته في ظل الهيكلة الجديدة للقانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05- دراسة تحليلية نقدية »، **مذكرة ماجستير في الحقوق.** جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2005، ص ص 71-74.

([v])- للتوسع أكثر عن مفهوم السلطة راجع:

- أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 203-207.

- جان ماري دانكان، **علم السياسة.** (تر: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص ص105-125.

([vi])- صقر عبد العزيز الغريب، **الجامعة والسلطة: دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة.** ط1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 72-73.

(vii)- محمد علي محمد، **علم إجتماع التنظيم.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص 546.

(viii)- محمد منير مرسي، **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها.** القاهرة: عالم الكتب، 1984، ص 106.

(ix)- السيد الحسيني، **علم الإجتماع السياسي.** القاهرة: دار المعارف، 1984، ص 130.

(x)-عبد العزيز الغريب صقر، **المرجع السابق**، ص 88.

(xi)- سعيد إسماعيل علي وفاروق اللقاني، **الأصول السياسية للتربية.** الإسكندرية: منشأة المعارف، دت، ص63.

(xii)-**نفس المرجع**، ص 34-35.

(xiii)- إبراهيم عصمت مطاوع، **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي.** القاهرة: دار الفكر العربي، 2006، ص 180.

(xiv)-عبد العزيز الغريب صقر، **المرجع السابق**، ص 95.

(xv)- بابلو لاتبي، « بعض خطوط العمل في جامعات الدول الأقل تقدما في ضوء النظام الدولي الجديد»، في: بيكاس.س.سانيال (تر: محمد الأحمد الرشيد)، **التعليم العالي والنظام الدولي الجديد.** اليونسكو: المعهد الدولي للتخطيط التربوي، 1987، ص 320.

(xvi)- Kahina Hammache, « Les Libertés Académiques dans L'enseignement Algérien », **Les Cahiers du CREAD: Les Enseignants Universitaires Algériens.** N° 62/63, 4éme trimestre, Alger: Bouzareau, 2002,p 187.

(xvii)- حول العلاقة بين الديمقراطية والتعليم راجع:

- خالد عبد العزيز الشريدة وآخرون، **الديمقراطية والتربية في الوطن العربي.** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 215-233.

- هاني بني مصطفى،**السياسات التربوية والنظام السياسي.** عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 13-67.

(xviii)- حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص ص 43-55.

(xix)- عبد العزيز الغريب صقر، **المرجع السابق**، ص 99، (بالتصرف).

(xx)- تركي رابح، « تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة» ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي. العدد 2، دمشق: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، ديسمبر 1984، ص 60.

(xxi)- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ت، ص 45.

(xxii)- فاتح عمارة، « التربية الديمقراطية وسيلة أم غاية »، **مجلة دفاتر المخبر: الملتقى الدولي الثاني حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية.** العدد 01، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2005، ص 159.

(xxiii)- للتوسع أكثر عن المشاكل التي واجهت الجامعة الجزائرية في تطبيق ديمقراطية التعليم راجع:

- محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص ص 209-212.

(xxiv)- فضيل دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة.**ط2، قسنطينة: جامعة منتوري، 2006، ص 189.

(xxv)- للتوسع عن السياسة العلمية وأزمة البحث العلمي في الجزائر راجع:

- بودالي محمد، «أزمة البحث العلمي في الجزائر»، **مجلة الحقيقة.** العدد 6، جامعة أدرار، ماي 2005، ص ص 19-37.

- السيد يسين، «التحليل الإجتماعي لسياسات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي»، في: عدنان نايفة وآخرون، **العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح.** ط1، عمان-الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002، ص ص 70- 73.